إصدار بعض التشريعات التي تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي موات

الصالح: بيئة أعمال جديدة في الكويت عام 2014

إحدى الجلسات

الصالح متحدثا

قال وزير التجارة والصناعة انس الصالح ان الكويت حريصة على دعم ومساندة كل الجهود والمبادرات والفعاليات التي تستهدف تعزيز التعاون العربي في مختلف المجالات لاسيما القضايا الاقتصادية ذات البعد التنموي وفي مقدمتها قضايا الاستثمار.

واضاف الصالح في كلمة القاها نيابة عن سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء اليوم في افتتاح الملتقى العربي للاستثمار «فجوة جاذبية الاستثمار» ان قضية توطين الاستثمارات العربية وجذب الاستثمارات الأجنبية والترويج لاستقطابها من جميع أنحاء العالم ليست مسؤولية جهات الترويج للاستثمار وحدها انما تاتي بالتعاون والتكاتف مع جميع الجهات ذات الصلة.

وذكر أن الكويت ومن منطلق إدراكها لأهمية توطين وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى دول المنطقة فقد دعمت العديد من المبادرات والمشروعات والمنظمات والتشريعات التي تصب في مصلحة تحقيق هذا الهدف.

وأشار الى عدد من تلك المبادرات منها النمو المتواصل للاستثمارات الكويتية في الدول العربية والتي مكنتها من احتلال المرتبة الأولى عربيا في قائمة أكبر المصدرين للاستثمارات العربية البينية اضافة الى المساهمة في تأسيس واستضافة العديد من المنظمات الاقتصادية.

واضاف ان الكويت تدرك فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر التي تتجاوز قضية التمويل لتشمل نقل التكنولوجيا والابتكارات وسبل الإدارة والتسويق الحديثة وصولا إلى تحقيق أهداف التشغيل وتنويع مصادر الدخل والتنمية.

وشدد على أن الحكومة تدرك أن تحسين بيئة الاستثمار عملية مستمرة ترتبط بالتطوير المتواصل للبيئة التشريعية والإجرائية والمؤسسية على أسس تراعي التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية وتركز على اكتشاف مواطن القوة والضعف والإمكانات

الكويت حريصة على دعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون العربي الاقتصادي

والتحديات للتعامل الإيجابي معها بما يؤدي في النهاية الى تحسين «وضعنا التنافسي كدولة جاذبة للاستثمار مقارنة بدول المنطقة والعالم».

وأعرب الصالح عن أمله أن ينجح هذا الملتقى الذي سيركز بالبحث على استعراض مكامن القوة والضعف في بيئة الاستثمار العربية وكذلك العلاقة فيما بين الخطط التنموية والترويج للاستثمار في إطار ما تشهده المنطقة من تطورات في الآونة الأخيرة.

ومن جهته اكد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد أهمية الملتقى في تعزيز التعاون العربي في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والتنموية خاصة في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر بمختلف أصنافه والذي أصبح عنصرا أساسيا من محركات الاقتصادات الوطنية والدولية.

واضاف الحمد ان الاقتصادات العربية لم تنجح في جذب مهمة الاستثمار الخارجي وأن حصتها من إجمالي التدفقات العالمية لم تزد حوالي 5 بالمئة خلال العشر سنوات الأخيرة مشيرا الى ان جميع دول المنطقة في حاجة كبيرة للاستثمارات الأجنبية لاستقطاب وتوطين التكنولوجيات الحديثة والاندماج في الأسواق العالمية ومواجهة التحديات العديدة.

واوضح ان من هذه التحديات توفير 50 مليون فرصة عمل خلال ال 20 سنة المقبلة ومواجهة ضعف الموارد الطبيعية وخاصة المياه وكذلك الموارد النفطية والغازية والتي من المتوقع أن يرتفع استهلاك المنطقة إلى 60 في المئة من إنتاجها في السنوات المقبلة.

وأكد أهمية العمل على تغيير المناخ الاقتصادي وإدخال الإصلاحات الضرورية والزيادة في الانفتاح والعمل من أجل الاندماج وتوسيع مجالات التعاون البيني ومع دول العالم.

بدوره قال مدير الادارة القانونية في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت برجس الهاجري ان الملتقى يهدف الى الحوار البناء بين المسؤولين عن التخطيط والتنمية من جهة والاستثمار والترويج له من جهة اخرى بهدف تعزيز اطر التنسيق والتعاون وتحسين جاذبية دول المنطقة للاستثمار.

وأشار الهاجري الى ضرورة توفير الظروف الموضوعية التي «تجعل منطقتنا العربية اكثر جاذبية للاستثمار عبر تعزيز الشفافية في الإجراءات والأخذ بأفضل الممارسات في التخطيط ووضع السياسات المتناغمة والإفادة من تطبيق مخرجات البحث الاكاديمي في المجالات المتاحة لتجويد الممارسة على أرض الواقع».

وأوضح أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر ستكون على رأس المستفيدين من تفاعلها مع جهات الترويج المشاركة في هذا الملتقى مشيرا إلى أن الهيئة تأسست مؤخرا بهدف تشجيع الاستثمار المباشر بشقيه المحلي والأجنبي ورفع مستوى التنافسية وأداء الأعمال في الكويت.

من جهته أكد المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فهد راشد الإبراهيم أن الملتقى خطوة مهمة على صعيد تعزيز التعاون العربي في مجال الاستثمار والمساعدة في تبادل المعلومات والخبرات والتجارب واستكشاف واقع البيئة الاستثمارية في المنطقة وفق مؤشرات علمية بمعايير دولية.

وأضاف في كلمته بالجلسة الافتتاحية أن مناخ الاستثمار في المنطقة شهد خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحسنا لافتا بفضل الإصلاحات العديدة التي طبقتها حكومات المنطقة على صعيد التشريعات والإجراءات وتحسين البنى التحتية وتفعيل دور القطاع الخاص في العمل التنموي.

واوضح الابراهيم ان مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة تضاعف خلال الفترة بين عامي 2005 و2010 إلى 436 مليار دولار أي ما يزيد على 6 أمثال مجموع التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1999 و2004 والتي بلغت 69 مليار دولار.

وأشار ايضا إلى تضاعف مجموع تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة بين عامي 2005 و2010 إلى نحو 145 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال مجموع التدفقات خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1999 و2004 البالغة نحو 20 مليار دولار.

وذكر الإبراهيم أن التطورات الأخيرة في المنطقة العربية أثرت على قدرة بعض الدول العربية على استقطاب الاستثمارات الخارجية حيث انخفض مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة إلى 90 مليار دولار خلال عامي 2011 و2012 وبنسبة 57 في المئة مقارنة مع 141 مليار دولار خلال عامي 2009 و2010.

الإبراهيم: التداعيات السياسية هبطت بالاستثمارات في المنطقة العربية

أكد مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فهد راشد الإبراهيم أن «الملتقى العربي للاستثمار» في كلمته بالجلسة الافتتاحية أن مناخ الاستثمار في المنطقة شهد خلال النصف الثاني من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحسنا لافتا بفضل الإصلاحات العديدة التي طبقتها حكومات المنطقة على صعيد التشريعات والإجراءات وتحسين البنى التحتية وتفعيل دور القطاع الخاص في العمل التنموي. وقد ترتب على ذلك تضاعف مجموع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة خلال الفترة بين عامي 2005 و2010 إلى 436 مليار دولار، أي ما يزيد على 6 أمثال مجموع التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1999 و2004 والتي بلغت 69 مليار دولار. كما أشار إلى تضاعف مجموع تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال الفترة بين عامي 2005 و 2010 إلى نحو 145 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال مجموع التدفقات خلال الفترة المناظرة لها بين عامي 1999 و2004 البالغة نحو 20 مليار دولار. وأشار الإبراهيم في كلمته أمام الملتقى إلى أن التطورات الأخيرة في المنطقة العربية أثرت على قدرة بعض الدول العربية على استقطاب الاستثمارات الخارجية، وإجراء المعاملات التجارية والمالية الدولية، حيث انخفض مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المنطقة إلى 90 مليار دولار خلال عامي 2011 و 2012، وبنسبة 57 في المئة مقارنة مع 141 مليار دولار خلال عامي 2009 و2010.

رشود: عشرة مليارات دولار حجم الاستثمارات الكويتية في الأردن حتى 2012

« كونا»: قال المدير التنفيذي في «هيئة تشجيع الاستثمار الاردنية» الدكتور عوني رشود ان المستثمر الكويتي يحظى باهمية كبيرة على كل الصعد الحكومية والخاصة في الاردن وان حجم الاستثمارات الكويتية في المملكة بلغ حتى عام 2012 نحو 10 مليارات دولار اميركي.

وأوضح رشود في تصريح لـ «كونا» على هامش «الملتقى العربي للاستثمار» الذي تستضيفه دولة الكويت على مدار يومين أن للمملكة الاردنية خططا طموحة لاجتذاب الاستثمارات من كل البلدان العربية لتمتعها بالأمن والاستقرار. وأكد ان الاستثمارات الكويتية من افضل الاستثمارات الموجودة في المملكة وهي ذات قيمة اضافية عالية ومتوطنة في الاستثمارات التي يحتاج اليها اقتصاد الاردن وتتركز في قطاع التجزئة والمبيعات والصناعات التحويلية ومجال الطاقة الشمسية. وأشار الى ان المستثمر الكويتي «ذكي ويعتبر من افضل المستثمرين في المملكة» حيث يعد الاستثمار السياحي من ضمن اهدافه.

«الدولية للتمويل» : «أرزان» الاسم التجاري الجديد ونسب الملكية في «إيفا» لم تتغير

أكدت شركة الدولية للتمويل «د. للتمويل» في بيان لها امس بأن مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار « أرزان» هي الاسم الجديد المعدل لاسم الشركة الدولية للتمويل» د.للتمويل»وذلك اعتبارا من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 ديسمبر 2013 و الاعلان سابقا على موقع سوق الكويت للأوراق المالية بتاريخ 2013/12/05.

كما أوضح البيان بانه قد تم الافصاح سابقاً بأن ملكية الشركة الدولية للتمويل حاليا» مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار» في « ايفا فنادق» قد بلغت 15.955 في المئة وذلك بعد الاكتتاب بزيادة رأسمال شركة ايفا للفنادق والمنتجعات.

وكان قد نشر تقرير سابق بالصحف الكويتية بأن حركة الملكيات المعلنة على الموقع الرسمي للبورصة تغير بعض نسب الملكيات أظهرت بأن مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار من اقتناص حصة الشركة الدولية للتمويل في شركة «إيفا للفنادق والمنتجعات»، بحصة تبلغ نسبته 15.95 في المئة .

إصدار قوانين لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

«كونا»: قال وزير التجارة والصناعة أنس الصالح ان عام 2014 سيشهد بيئة اعمال جديدة تعمل على توطين الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لدولة الكويت.

وأضاف الصالح في تصريحات صحافية على هامش «الملتقى العربي للاستثمار» الذي تستضيفه دولة الكويت على مدار يومين أن دولة الكويت تمكنت في عام 2013 من اصدار بعض التشريعات التي تهدف الى خلق مناخ اقتصادي موات حيث اصدرت قوانين عدة منها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقانون التراخيص والشركات «ونعمل حاليا على تفعيل هذه القوانين».

وفي ما يتعلق باشارة تقرير البنك الدولي الى تبوؤ دولة الكويت المرتبة 104 في استقطاب رؤوس الاموال قال ان نتيجة البحث لهذا التقرير بدأت مبكرا قبل التشريعات الجديدة حيث غاب عن البحث الميداني الاشارة الى هذه القوانين ومن المؤكد أن التقرير القادم سيشمل هذه الطفرة.

وردا على سؤال حول مدى سيطرة وزارة التجارة والصناعة على غلاء الاسعار قال ان الجهات المعنية ضبطت 32 شركة مخالفة وهي محاولات متكررة لضبط ايقاع الاسعار في الاسواق.

وفي ما يتعلق بتخصيص سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» أشار الصالح الى أن الوزارة تسلمت كتابا من هيئة اسواق المال تطلب فيه اجراءات التأسيس «ونحن ماضون في ذلك للانتهاء منه سريعا».

مسلان: نمو صناعة التمويل الإسلامي العالمي إلى تريليوني دولار العام المقبل

«كونا»: توقع نائب وزير المالية الماليزي احمد مسلان امس أن تنمو صناعة التمويل الاسلامي العالمي لتصل الى تريليوني دولار أمريكي في العام المقبل مقارنة بـ 1.3 تريليون خلال العام الحالي وذلك بدعم من الطلب المتزايد من الدول غير الاسلامية.

وقال مسلان في تصريح لوسائل الاعلام المحلية «ان القبول الواسع للتمويل الاسلامي عالميا أخذ يرتفع مع زيادة اصدار الصكوك أو السندات الاسلامية في دول غير اسلامية مثل المملكة المتحدة وغيرها» مشيرا الى ان صناعة التمويل الاسلامي ستستمر في النمو في عدد كثير من الدول المستقبلة لها كبديل أكثر تنافسا من النظام التقليدي للبنوك.

«نفط الكويت» توقع عقداً جديداً مع «إيميك» البريطانية بقيمة 118 مليون دينار

جانب من توقيع العقد

هاشم متوسطا أعضاء الشركتين

أعلنت شركة نفط الكويت في بيان صحافي امس بانها قامت بتوقيع عقدا لمدة خمس سنوات مع شركة «إيميك» البريطانية بقيمة 118 مليون دينار كويتي تقريبا لتقديم الخدمات الاستشارية في مجال إدارة المشاريع والأنشطة المتعلقة بها.

وقالت الشركة ان رئيسها التنفيذي هاشم سيد هاشم هو من قام بتوقيع العقد نيابة عن الشركة في حين وقع عن شركة «إيميك» مدير عملياتها في دولة الكويت آلان ارمسترونغ وذلك خلال حفل أقيم أمس الثلاثاء بحضور السفير البريطاني لدى دولة الكويت فرانك بيكر وعدد من مسؤولي الجانبين ، حسبما نقلت «كونا».

من جانبه أكد هاشم أهمية العقد في تحقيق استراتيجية شركة نفط الكويت الرامية إلى زيادة طاقتها الإنتاجية موضحا أن الشركة أقامت خلال السنوات العشر الماضية شراكة مثمرة ومتميزة مع «إيميك» التي لعبت دورا حيويا في تنفيذ مشاريعها بنجاح ملحوظ. وبدوره اعرب ارمسترونغ عن تقديره لاستمرار العلاقة الوثيقة مع شركة نفط الكويت موضحا أن العقد الذي ستنفذه شركته في غاية الأهمية وان إدارته حريصة على إنجاز المشاريع الرأسمالية المسندة ضمن الجدول الزمني المحدد لها.

وشركة نفط الكويت هي إحدى الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، و هي الشركة الوحيدة المخول لها بأن تقوم بعمليات تنقيب و إنتاج النفط داخل الكويت وتأسست شركة نفط الكويت المحدودة عام 1934 كتعاون بين شركة النفط الأنجلو-إيرانية «معروفة حالياً بشركة البترول البريطانية بي بي» و شركة غالف للزيت الأمريكية و المعروفة حالياً بشركة شيفرون، و منحت الشركة الحق الحصري في التنقيب عن البترول في الأراضي الكويتية في ديسمبر من نفس العام. في عام 1936 اكتشف النفط في الكويت عند حفر أول بئر تجريبية في حقل بحرة النفطي إلا أن الكميات المكتشفة لم تكن ذات جدوى اقتصادية.

«برقان» : موافقة «المركزي» على تأسيس مكتب تمثيلي بدبي

أعلن بنك برقان «برقان» في بيان له امس بأن حصل على موافقة بنك الكويت المركزي على تأسيس شركة تابعة مملوكة لبنك برقان بالكامل كمكتب تمثيلي للبنك في مركز دبي المالي العالمي - دولة الامارات العربية المتحدة.

وأوضح البيان المنشور على موقع البورصة الكويتية امس بأن البنك بصدد استيفاء الاجراءات اللازمة للحصول على الموافقات و التراخيص اللازمة من الجهات المختصة بدولة الامارات العربية المتحدة.

وفي أوائل الشهر الجاري أكدت وكالة التصنيف الائتماني كابيتال انتلجنس تصنيف العملة الأجنبية على المدى البعيد في بنك برقان عند -A وتصنيف العملة الأجنبية على المدى القصير عند A2. فيما كانت النظرة المستقبلية مستقرة.

وثبتت الوكالة أيضا تصنيف مستوى الدعم في البنك عند 2، ليعكس ضمان الحكومة الواضح لودائع العملاء في البنوك الكويتية، والذي ينطبق على جميع البنوك الكويتية، اضافة الى الامكانية العالية لتلقيه الدعم المالي من الحكومة والمساهمين، في حال استدعت الضرورة. كما أكدت الوكالة تصنيف القوة المالية عند BBB، على أساس تحسن جودة أصول البنك، والسيولة المريحة، وكفاية راس المال الصلبة. لكن القوة المالية مقيدة بتركزات ودائع العملاء الكبيرة، والربحية المتواضعة حتى الآن.

وجاءت نتائج بنك برقان للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2013 مفاجئة لجميع الأوساط الاقتصادية والمصرفية بعد ان حقق أرباحا أقل من التوقعات بلغت 17.57 مليون دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 46.38 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح بحوالي 62.1 في المئة .